Political Sciences Journal
Issue (69) June (2025) **ISSN**: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

Powers and Challenges of the Kuwaiti Parliament: A Comparative Study with the Legislative Councils of the Gulf Cooperation Council (GCC) States

Wafaa Adnan Alaradi*

Receipt date: 4/1/2025 Accepted date: 16/4/2025 Publication date:1/6/2025

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi69.813

Copyrights: © 2025 by the author.
The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC By) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

This study examines the constitutional powers of the Kuwaiti National Assembly in legislation and oversight, while identifying the key challenges that hinder the effective exercise of these powers. Despite its broad constitutional authority, the Assembly faces significant obstacles in advancing electoral, societal, and legal reforms. The study adopts a qualitative methodology, including a descriptive analytical approach to understand the nature of the Kuwaiti parliamentary system, a historical approach to trace the pivotal stages since the Assembly's establishment in 1963, and a comparative approach to analyze Kuwait's parliamentary experience relative to other legislative bodies in the Gulf region. The findings indicate that Kuwait's Parliament—one of the earliest legislative councils in the Gulf Cooperation Council (GCC)—holds distinctive authority in legislative, oversight, and financial affairs. However, ongoing tensions between the legislative and executive branches, alongside social, economic, and regional challenges, hinder its institutional development and performance. The analysis shows that Kuwait's Parliament is unique in its electoral mechanisms, government accountability, and level of independence. Public opinion and political pressures significantly influence its functioning. The study concludes that while the Kuwaiti parliamentary model remains distinctive in the Gulf context, it urgently requires institutional reforms, particularly in enhancing executive-legislative cooperation, combating corruption, and improving electoral laws to promote political stability and equitable representation.

Keywords: The Future of the Kuwaiti Parliament, Authorities of the National Assembly, The State of Kuwait, 1962 Constitution, Elected, Appointed, and Consultative Councils, GCC States.

*Assoc.Prof.Dr/ Kuwait University, Department of Political Science, Field of Specialization: Comparative Politics and International Relations.
w.alaradi@ku.edu.kw

مجلة العلوم السياسية
العدد (69) حزيران (2025) E-ISSN: 2521-912X ISSN: 1815-5561

صلاحيات وتحديات البرلمان الكويتي: دراسة مقارنة مع المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي

وفاء عدنان العرادي*

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الصلاحيات الدستورية لمجلس الأمة الكويتي في التشريع والرقابة، مع تحديد التحديات الرئيسية التي تحول دون ممارسة هذه الصلاحيات بفعالية. وعلى الرغم من سلطته الدستورية الواسعة، يواجه المجلس عقبات كبيرة في دفع عجلة الإصلاحات الانتخابية والمجتمعية والقانونية. اعتمدت الدراسة منهجية نوعية تضمنت التحليل الوصفي لفهم طبيعة النظام البرلماني الكويتي، والمنهج التاريخي لتتبع المراحل المفصلية التي مرّ بها المجلس منذ نشأته عام 1963، بالإضافة إلى المنهج المقارن لمقارنة التجربة الكويتية بنظيراتها في دول الخليج العربي. وتوصلت الدراسة إلى أن برلمان الكويت، وهو من أوائل المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي، يتمتع بسلطة متميزة في المسائل التشريعية والرقابة والمالية. ومع ذلك، فإن التوترات المستمرة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، إلى جانب التحديات الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية، تعيق تطوره وأدائه المؤسسي. ويكشف التحليل أن برلمان الكويت يتميز من حيث آلياته الانتخابية ومساءلة الحكومة واستقلاليته، ويلعب الرأي العام والضغوط السياسية دورًا مهمًا في تشكيل أعماله. وخلصت الدراسة إلى أنه في حين يظل النموذج البرلماني الكويتي فريداً من نوعه في السياق الخليجي، فإنه يتطلب بشكل عاجل إصلاحات مؤسسية، وخاصة في تعزيز التعاون التنفيذي والتشريعي، ومكافحة الفساد، وتحسين القوانين الانتخابية لتعزيز الاستقرار السياسي والتمثيل العادل.

الكلمات المفتاحية: مستقبل البرلمان الكويتي، صلاحيات مجلس الأمة، دولة الكويت، دستور 1962، المجالس المنتخبة والمعينة والاستشارية، دول مجلس التعاون الخليجي.

* أستاذ مشارك/ جامعة الكويت/ قسم العلوم السياسية/ تخصص في السياسة المقارنة والعلاقات الدولية.

المقدمة:

تعد دولة الكويت أنموذجاً برلمانياً فريداً بين دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تميزت بداية بالشورى في بادئ تأريخها، ثم انتقلت إلى الديمقراطية البرلمانية بعد استقلالها، وخاصة بعد إقرار دستور 1962 في عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح. يحوي هذا الدستور في طياته مبادئ لتنظيم الدولة، والسلطات، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، ولعل اشتمل الباب الرابع مواداً دستورية حول السلطات. وفي هذه المواد الدستورية نصوصاً حول تأسيس مجلس الأمة الكويتي، بوصفه السلطة التشريعية والرقابية على أعمال السلطة التنفيذية المتمثلة بالحكومة. وعليه نرى أن التجربة الكويتية في هذه الحقبة قد تفردت في المنطقة الخليجية، بوجود برلمان ذو صلاحيات دستورية واسعة في التشريع وإقرار القوانين وكذلك المراقبة والمحاسبة، ولعل تدرج هذه الأدوات من السؤال وصولاً إلى الاستجواب، والذي يعد أعلى وسيلة محاسبية لدى السلطة التشريعية.

وعلى الرغم من هذه الحالة المتفردة في دول مجلس التعاون الخليجي آنذاك، فقد شهد البرلمان الكويتي حالة من التحديات تتضمن حل البرلمان المتكرر منذ عام 1963، وتعليق بعض مواد الدستور في بعض الأوقات، فضلاً عن العلاقة المتصادمة مع السلطة التنفيذية والتي طالما سادها عدم التعاون. وعليه يعد مجلس الأمة الكويتي من أكثر البرلمانات في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث تمتعه بالصلاحيات التشريعية والرقابية، وعلى الرغم من ذلك إلا أنه يواجه الكثير من التحديات التي تضعف من استقرار العمل البرلمان. ولم تتوقف التحديات عند هذا الإطار السياسي فحسب، بل اشتملت على الجانب الاقتصادي والنفطي والاجتماعي، فعلى الصعيد الاقتصادي نرى حالة من النقاشات والصدامات البرلمانية الحادة بما يتعلق بالموارد والإنفاق العام وإشكالات الاعتماد على الإيرادات النفطية وتنوع مصادر الدخل، أما على الصعيد الاجتماعي المتعلق بالمطالب الشعبية، فيتضمن الخدمات، وقضايا الإسكان، والرعاية الصحية، والتعليم، والتي كانت من ضمن أولويات جدول أعمال البرلمان. كذلك لا نغفل ضعف التمثيل النسائي والشبابي، بالرغم من المحاولات المتكررة لزيادة تمكينهم، فضلاً عن بعض المطالبات بإصلاح وتطوير النظام الانتخابي ليعكس نظاماً أكثر عدالة، وأكثر تضميناً اجتماعياً.

تكمن أهمية هذه الدراسة بأنها تتناول تجربة برلمانية فريدة في منطقة الخليج العربي، والتي طالما سادها تزاوج بين الانفتاح النسبي في الممارسة السياسية والاجتماعية، والتحديات البنيوية الوظيفية والمؤسسية، التي طالما شكلت عائقاً تجاه الاستقرار التشريعي في الكويت، والتنمية الشاملة. ولعل من أهم أهداف هذه الدراسة، تقديم قراءة شاملة للتجربة البرلمانية الكويتية، والوقوف على العوامل التي

أثرت في استقرارها، ومحاولة لاستشراف المستقبل البرلماني القادم، عبر تقديم حلول إصلاحية من شأنها أن تدعم رفع مستوى الكفاية لدى مجلس الأمة الكويتي.

تعبر هذه الدراسة عن حالة من الاستفهام والتساؤل حول الواقع البرلماني الكويتي، والذي يتخلله العديد من التساؤلات والتكهنات في ظل التحديات المؤسسية والبنيوية، وللإجابة على ذلك تم تقديم التساؤلات الآتية:

1. ماهي الخلفية التاريخية لمجلس الأمة؟ ومسببات حالة التأزيم السياسي المتكرر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؟
2. ماهي صلاحيات مجلس الأمة الدستورية؟ وماهي أبرز التحديات المحلية والإقليمية التي تواجهها وتؤثر في قدرتها البرلمانية وأداء دورها التشريعي؟ وكيفية التصدي لمثل هذه التحديات؟
3. ماهي أبرز الاختلافات بين مجلس الأمة الكويتي والمجالس الاستشارية في دول مجلس التعاون الخليجي؟

وعليه يمكننا القول إن هذه الدراسة تقوم على فرضيات أساسية هي:

1. حالة التأزيم السياسي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية تؤثر سلباً في تنمية وإصلاح التشريعات في مجلس الأمة الكويتي.
2. التحديات المستمرة المحلية والإقليمية عادةً ما تعرقل الصلاحيات الممنوحة لمجلس الأمة الكويتي.
3. التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية يقود إلى عملية إصلاح في القوانين عامةً، ولاسيما القوانين الانتخابية.

لهذه الدراسة أهمية تتمثل في عدة جوانب، فمن الناحية العلمية سوف تقدم هذه الدراسة فضلاً عن الأدبيات العربية حول التجربة البرلمانية الكويتية، كونها تمثل أنموذجاً فريداً في منطقة الخليج، يجمع بين النظام الديمقراطي والبرلماني من الناحية السياسية، وله سياق ثقافي اجتماعي قائم على الولاء والطاعة للنظام الحاكم. وعليه تسهم هذه الدراسة في تعزيز الأطروحات الأكاديمية وفهمها وتوضيح أثرها في التنمية الشاملة والاستقرار السياسي والتشريعي. ومن ناحية أخرى، تقدم هذه الدراسة مجمل العلاقة بين استقرار السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس الأمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكيف تحقق التوازن بين السلطتين للإسهام في معالجة قضايا وطنية وشعبية ضرورية.

ترمي هذه الدراسة إلى توضيح الجانب التاريخي السياسي لمجلس الأمة منذ عام 1962 وحتى الوقت الراهن، والذي يتضمن التحديات لاستقرار البرلمان الكويتي، وتقديم رؤية استشرافية وتوصيات عملية لرفع وتحسين أداء مجلس الأمة الكويتي في ضوء التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وذلك

عبر إصلاحات للنظام الانتخابي، وللعلاقة والشراكة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتمكين المرأة والشباب في العملية السياسية، والذي سوف يكون له الأثر الواضح في تحقيق الاستقرار التشريعي والتنموي.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات السابقة التي تتناول تجربة مجلس الأمة الكويتي من عدة زوايا ومدارس فكرية، تتضمن الجانب التاريخي لتطور مجلس الأمة، الجانب الدستوري القانوني، الجانب الاقتصادي والاجتماعي لدور مجلس الأمة، والجانب المقارن، ولانغفل الجانب الخاص بالمرأة والشباب وعلاقته بالتجربة البرلمانية الكويتية، والتي سوف نوجزها كما يلي.

قدم الرميحي (2004) في كتابه *الحياة السياسية في الكويت* تحليلاً عميقاً حول تطور الحياة البرلمانية والسياسية في الكويت منذ نشأة الدولة بالمفهوم الحديث، إذ يركز على مبدأ المشاركة الشعبية، الذي يبرز في حقبة تشكيل دستور 1962 وحتى قبل ذلك إذ كانت البيعة على المشورة والرأي الشعبي للأسر آنذاك. كما يقدم نظرة حول التحولات السياسية والاجتماعية التي كان لها التأثير في أداء مجلس الأمة والدور الرقابي والتشريعي، كما ذكر أن نشأة مجلس الأمة تعد خطوة فارقة في تأريخ الكويت والخليج، بوصفها مؤسسة برلمانية ذات صلاحيات واسعة.

كما تناولت Tetreault(2000) في كتابها *Stories of Democracy Politics and Society in Contemporary Kuwait*، والتي ركزت على الدور المجتمعي، وتأثير ذلك في صياغة المطالب السياسية والتي أدت إلى تأسيس مجلس الأمة في الستينيات، كما كان هناك تركيزاً على التحديات التي واجهت البرلمان منذ تأسيسه في عام 1963، وحالة الاحتقان بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، المتمثلة بالمجلس والحكومة، والتي طالما سادت المشهد السياسي. كما يتفق Herb (2016) في أطروحاته أن حالة الكويت تمثل حالة تفرد بين دول مجلس التعاون الخليجي، كما تم التركيز على الصلاحيات الممنوحة والمنوطة لمجلس الأمة على الصعيد التشريعي والرقابي، والتي لا يتمتع بها أي مجلس تشريعي آخر في المنطقة، مع التركيز على التحديات والجهود الإصلاحية.

قدم أسيري (2012) في كتابه مراجعة تحليله للإطار الدستوري في باب السلطات، حول العلاقة بين مجلس الأمة والحكومة، بوصفهما السلطتين التشريعية والتنفيذية للبلاد. فتم تناول مفهوم الفصل بين السلطات وإمكانية التعاون، إلا أننا نرى أن التحديات التي تواجه التطبيق العملي لهذا الفصل جلية في حالات تكرار الحل للمجلس أو تعليق بعض مواد الدستور. يعد مبدأ الفصل بين السلطات في الكويت مشروطاً بالتوازن السياسي بين المجلس والحكومة، وهو شرط لا يتحقق في أغلب الأحيان، مما يؤدي إلى أزمات متكررة.

بما يتعلق بالتمثيل النسائي والوعي المجتمعي، ناقشت دراسة تحليلية ضعف التمثيل النسائي والشبابي في مجلس الأمة الكويتي، مما يعكس تأثير الثقافة السياسية والوعي السياسي المسيطر في المشهد، فعلى الرغم من أن الشباب الكويتي يمتلك وعيًا سياسيًا متقدمًا، لكن تمثيله البرلماني يظل ضعيفًا؛ بسبب تحديات النظام الانتخابي وثقافة النخبة السياسية المسيطرة على المشهد السياسي (Alaradi 2019). كما ناقشت العرادي (2019) في كتابها المرأة والمشاركة السياسية، الإطار النظري الذي يظهر من طريقه تأثير الثقافة السياسية، والدور المؤسسي، وغياب القوانين واللوائح المهمة التي من شأنها أن تؤثر إيجاباً في رفع نسبة التمثيل النسائي، فتشهد "التجربة السياسية للمرأة في الكويت بشكل عام انحدار من حيث نسبة القبول الشعبي لهن؛ وذلك لعدة عوامل (ثقافية وأخرى مؤسسية)" (العرادي 2019، 125–126). كما ناقشت القضايا التي أدت إلى ضعف تمثيل المرأة والحاجة إلى تعديلات تشريعية لرفع سقف التمثيل النسائي في الكويت، فعلى الرغم من حصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية عام 2005، إلا أن تمثيلها في البرلمان يظل محدودًا، ما يستدعي تطبيق سياسات التمييز الإيجابي الكوتا[1].

وعلى الرغم من التنوع الأدبي حول هذا الشأن، والاتساق الفكري لأطروحات الدراسات المستعملة كافة وتأييدها في هذه الدراسة، إلا أن هناك بعض الفجوات التي سوف تغطيها وتتطرق لها الدراسة الحالية. تسهم الدراسة الحالية إلى تقديم رؤية شاملة تربط الجانب التاريخي والوضع الراهن، خاصة إذا ما تم التركيز على التحديات الحالية والمستجدة مثل التحديات المحلية والإقليمية وتأثيرها في أداء البرلمان. فضلاً عن التعمق بالأسباب التي تؤدي إلى التوتر والعلاقة غير المنسجمة بين السلطتين، وبحث آليات للتخفيف من تلك التوترات، وتعزيز التعاون المؤسسي بينهما. كما تطرح هذه الدراسة دمج للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية ضمن السياق العملي لمجلس الأمة، مع التركيز على تأثير الاعتماد في النفط بوصفه مصدراً للدخل، وعدم تنوع مصادر الدخل، وتأثير هذا التصور في ملف التعليم والإسكان والصحة، من طريق تفعيل تشريعات فعالة لهذه القضايا الوطنية الاجتماعية. كما تركز هذه الدراسة على تقديم إصلاح للنظام الانتخابي، ورفع نسبة التمثيل البرلماني لتعزيز مشاركة المرأة والشباب، بعد البحث في أسباب تراجع مشاركتهما. وأخيراً، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم مقارنة شاملة للمجالس التشريعية البرلمانية في دول مجلس التعاون الخليجي، للوقوف على أبرز المحاور التي تميز مجلس الأمة الكويتي.

(1) قانون مؤقت يتم من طريقه إقرار وتحديد نسبة على مستوى المؤسسة التشريعية؛ لضمان تمثيل النساء وتفعيل دورهم سياسياً (العرادي 2019).

المنهجية:

تعتمد هذه الدراســـة على منهج مركب (وصـــفي تحليلي، تاريخي، ومقارن)، فتم اســـتعمال المنهج الوصـفي– التحليلي لتفسير الوضـع الراهن لحالة البرلمان الكويتي، وأبرز التحديات التي تواجه مجلس الأمـة الكويتي. وتم اعتمـاد المنهج التـاريخي لتقديم ســـرد تـاريخي على أبرز محطـات تطور التجربـة البرلمانية تتضـــمن حل، وتعديلات وتعليقات دســـتورية، وعدم وجود تعاون بين المجلس التشـــريعي والحكومة. كذلك تم استعمال المنهج المقارن لمقارنة الحالة الكويتية بنظيراتها في الخليج.

تقدم الدراســة ثلاثة مباحث، يتضــمن المبحث الأول الإطار النظري والخلفية التاريخية ونشــأة مجلس الأمة منذ عام 1962، ويتضـــمن المبحث الثاني أهم الصـــلاحيات المنوطة لمجلس الأمة الكويتي، وأبرز التحديات المحلية والإقليمية التي تواجهها، ويقدم المبحث الثالث مقارنة لمجلس الأمـة الكويتي مقارنة بنظيراتها في المنطقة الخليجية.

المبحث الأول: الإطار النظري والخلفية التاريخية لنشـــأة وتطور مجلس الأمة الكويتي منذ عام 1962

ينقسم هذا المبحث على ستة مطالب تتناول الإطار النظري والمراحل التاريخية هي: مرحلة الاستقلال وبداية الحياة الدسـتورية عام 1962، ومرحلة التطور السـياسـي للسـلطة التشـريعية منذ عام 1963 وحتى مدة غزو النظام العراقي السابق على الكويت عام 1990، ومرحلة غزو النظام العراقي السابق، وما حدث من تحولات لغاية ما بعد التحرير عام 1991 و1992، ومرحلة التحولات في العقود الألفية منذ عام 2000 لغاية عام 2023، وأخيراً مرحلة التحديات الراهنة ما بعد 2023.

المطلب الأول: الإطار النظري

تقوم هذه الدراسة بمحاورها وتفسيراتها وتحليلاتها كلها على أطر نظرية مختلفة تتضمن: نظرية الفصل بين السلطات، وهي النظرية التي تم تأسيسها وتطويرها على يد المفكر مونتسكيو في روح القوانين في القرن السادس عشر (Wootton 1996)، والذي يؤكد على مفهوم توزيع السلطات، رغبة في الحصول على أنظمة أقل اسـتبداداً، وأكثر ديمقراطية. وإذا ما نظرنا للتجربة الكويتية، نرى أنها من المفترض أن تملك هذا الفصـل بحسب الدستور، إلا أن التأزيم والعلاقة المتشاحنة مع السلطة التنفيذية، من شأنها تقويض صلاحيات الفصل المنصوص عليها (Herb 2016).

ثانياً، نظرية النظم السـياسـية، والتي تم تطويرها وتقديمها في حقل العلوم السـياسـية على يد ديفيد ايستون (المنوفي 2010) لفهم ودراسة الأنظمة السياسية. تم تطوير هذه النظرية لتشمل سلسلة من العمليات التي تقوم على المدخلات والمخرجات في العملية السـياسـية، ولعل المجالس التشـريعية تعد حلقة الوصل بين المدخلات التي تأتي من المجتمع المدني، والمخرجات الآتية من المجتمع السياسي.

يعد مجلس الأمة الكويتي مثالاً لهذا التطبيق من النسق، ولكن بسبب التحديات والعوائق السياسية، تم التأثير في فاعلية عمل المجلس وآلية صنع القرار السياسي، من المدخلات ووصولاً إلى المخرجات (Crystal 1992).

وأخيراً، تعد نظرية الديمقراطية النيابية، أحد أبرز السمات المهمة للأنظمة الديمقراطية في وقتنا الحالي، إذ تتمتع المجالس التشريعية بصلاحيات واسعة أكثر من السلطة التنفيذية، مما يسمح لها بمزيد من الاستقلالية للتأثير في عملية صنع القرار السياسي (Grugel 2002). تعد التجربة الكويتية، والتي تعتمد على الانتخاب الحر السري المباشر (دستور دولة الكويت)، أحد أبرز السمات التي تميزها عن نظيراتها في الخليج ذات الصفة الاستشارية (Herb 2016).

المطلب الثاني: مرحلة الاستقلال وبداية الحياة الدستورية عام 1962

كانت الكويت تاريخياً تحت الحماية البريطانية بعد توقيع اتفاقية الحماية عام 1899 في عهد الشيخ مبارك الصباح، وكان لابد قبل الاستقلال، لزاماً إنهاء هذه الحماية البريطانية، وبالفعل شهدت الكويت في هذه المرحلة الاستقلال من الحماية البريطانية في يونيو 1961، مما أدى إلى دخول الكويت مرحلة جديدة، ترتب عليها بناء البيت الداخلي من جديد، وبروز ضرورة وضع إطار قانوني تنظيمي للبلاد والعباد، وتنظيم علاقة الحاكم بالمحكوم، وكذلك علاقة السلطات والمؤسسات التي سوف يتم بناؤها، وعليه تم إصدار وثيقة دستور دولة الكويت في عام 1962 (الرميحي 2004).

في عام 1962 تمت صياغة دستور دولة الكويت في عهد الشيخ عبدالله السالم الصباح، بجهود متضافرة مع اللجنة التأسيسية التي ضمت مجموعة من النخب القانونية والسياسية والتجارية، لصياغة بنود هذا الدستور، بهدف تنظيم العلاقة بين مؤسسات وسلطات الدولة كافة، وتكريس مبدأ السيادة الشعبية، ولضمان الحريات والحقوق الأساسية، وعليه جاء نص المادة السادسة من الدستور يوضح أن " نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعًا" (دستور دولة الكويت 1962)، كما كان من الأدوار المنوطة بمجلس الأمة "السلطة التشريعية" التشريع والرقابة والموازنة. بعد ذلك، تم إجراء أول انتخابات برلمانية، وتأسيس مجلس الأمة في أول تجربة له عام 1963، إذ تألف هذا المجلس من 50 عضواً، يتم انتخابهم بشكل مباشر من الشعب، إذ كان النظام

الانتخابي[2] آنذاك يعتمد العشر دوائر، وبذلك سجلت الكويت أولى التجارب النيابية والتمثيل الشعبي في منطقة الخليج (Tetreault 2000).

المطلب الثالث: مرحلة التطور السياسي للسلطة التشريعية منذ عام 1963 وحتى مدة غزو النظام العراقي السابق للكويت عام 1990:

وتشهد تلك المرحلة الثانية التطور السياسي لمجلس الأمة، إذ كانت المرحلة التأسيسية والتي دامت من عام 1963 حتى عام 1976 (سنة الحل). تميزت هذه المدة بحداثة التجربة البرلمانية في الكويت، كما كان أسلوب الإدارة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وإدارة العلاقة فيما بنيهما جديدة، تعددت الأدوات الدستورية الممنوحة لأعضاء مجلس الأمة، والتي شملت الاستجواب[3]، والسؤال، والتحقيق، لمناقشة قضايا مهمة تتعلق بالوطن والمواطن مثل التنمية الاقتصادية، والصحة، والتعليم، والإسكان، إذ شهدت هذه المرحلة تعدد المحاولات التشريعية للتنمية المحلية، وتنمية الخدمات الاجتماعية (أسيري 2012).

ولكن شهدت العلاقة بين السلطتين حالة من التراشق والتنافر وعدم التعاون، وبسبب هذه التوترات التي أثرت في استقرار البلاد، تم حل مجلس الأمة في عام 1976 بمرسوم أميري، كما تم تعليق بعض مواد الدستور، مما كان له الأثر السلبي في المجتمع المدني والسياسي (الرميحي 2004). استمرت هذه الحالة لغاية عام 1981، إذ عادت الحياة البرلمانية بالدعوة لانتخابات جديدة، ولكن بعد هذه العودة، مازالت العلاقة بين السلطتين متوترة ومحتدمة، مما أدى إلى حل مجلس الأمة للمرة الثانية عام 1986، إذ تم تعليق المجلس، واستمر ما يعرف بالمجلس الوطني كبديل استشاري للسلطة التشريعية حتى عام 1990 (أسيري 2012).

المطلب الرابع: مرحلة غزو النظام العراقي السابق وما حدث من تحولات لغاية ما بعد التحرير عام 1991 و1992

تعد هذه المرحلة أحد أبرز المراحل في تأريخ الكويت، والتي تعد نقطة تحول رئيسة في التأريخ السياسي الكويتي. وكان غزو النظام العراقي السابق عام 1990، قد شهدت الكويت خلال مدة

---

(2) هي مجموعة القواعد والقوانين التي تنظم العملية الانتخابية، وتشمل الدوائر الانتخابية، وآلية التصويت، والمسموح لهم بالترشح والانتخاب. ويعد النظام في الكويت قائم على الدوائر الخمس، ومعتمداً على الصوت الواحد أو بحسب ما يطلق عليه نظام الصوت الواحد غير قابل للتحويل، ولكل دائرة فوز عشرة مرشحين فقط (العرادي، 2019).

(3) هو أداة رقابية تمنح مجلس الأمة بمساءلة الحكومة متمثلة برئيس مجلس الوزراء والوزراء، والتي قد تؤدي إلى سحب الثقة من الوزير بحسب حقيبته الوزارية، أو إعلان عدم التعاون مع الحكومة بالكامل (أسيري، 2012؛ مجلس الأمة الكويتي، 2021).

الاحتلال أهم حالة سياسية هي الالتفاف حول القيادة السياسية، ودعم الشرعية الكويتية في المنفى، إذ استعمل النواب المنتخبون السابقون وغيرهم مجلس الأمة كرمز مؤسسي سياسي للدفاع عن الكويت، واستقلاليتها ودعم شرعيتها الدولية.

وفي عام 1991، بعد تحرير الكويت من غزو النظام العراقي السابق، عادت الحياة البرلمانية والدعوة لانتخابات جديدة عام 1992، وتجددت النقاشات والحوارات السياسية، إذ شملت قضايا الإصلاح التنموي والسياسي[4]. وتعد انتخابات 1992، دليل مهم على عمق وأهمية التجربة السياسية البرلمانية الكويتية، والتي تعكس الثقافة الديمقراطية الفريدة في المنطقة، إذ تم تفعيل الدستور والأطر القانونية كافة للعمل السياسي (Tetreault 2000).

المطلب الخامس: مرحلة التحولات في العقود الألفية منذ 2000 لغاية 2023

شهد عام 2006 تعديلاً انتخابياً مهماً، إذ تم تقليص الدوائر من 25 دائرة (النظام الانتخابي المعمول به في الثمانينيات) إلى خمس دوائر، للحد من الظواهر السلبية مثل شراء الأصوات، وتعزيز العدالة النيابية، إلا أن هذا التغيير لم يلاقِ استحسان شعبي، إذ تم توجيه انتقادات كثيرة حول النظام الانتخابي والتوزيع الخاص بالدوائر، الذي كان يعد من المنظور الشعبي أنه لا يحقق عدالة نيابية كاملة (العرادي 2019).

وخلال الست سنوات اللاحقة، عام 2006 –2012، شهد مجلس الأمة سلسلة من الحل المتكرر؛ بسبب عدم التعاون والعلاقة المتوترة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبسبب ارتفاع معدلات قضايا الفساد السياسي والاقتصادي، فكان استخدام النواب للاستجواب متكرر، وبشكل ضاغط سياسياً (أسيري 2012).

وخلال هذه المدة، حصلت المرأة الكويتية على حقها السياسي في الانتخاب والترشح عام 2005، مما فتح لها باب المشاركة السياسية في انتخابات 2006، ولكن لم يشهد لها الوصول إلى مجلس الأمة الكويتي المعروف باسم قبة عبد الله السالم إلا في عام 2009 (Alaradi 2019). كما شهدت هذه المدة بروز فعال للشباب في المعترك والمشهد السياسي خاصة في وسائل التواصل الاجتماعي، مما شكل أداة ضاغطة على نواب مجلس الأمة ليكونوا أكثر تجاوباً مع قضايا المرأة والشباب (NDI 2007).

(4) هي مجموعة من التعديلات والإجراءات، التي من شأنها تحسين الأداء المؤسسي في الدولة، ويشمل ذلك تطوير النظام الانتخابي، وتنويع مصادر الدخل (Crystal, 1992).

المطلب السادس: مرحلة التحديات الراهنة ما بعد 2023

تظل هذه المدة تحمل عنوان التحديات المستقبلية، والتأزيم السياسي، إذ ظلت العلاقة المتوترة بين السلطتين ثابتة بالرغم من تغيير أو تطوير الأوضاع المحلية والإقليمية، فشكلت هذه العلاقة بين السلطتين أحد أبرز التحديات أمام استقرار العمل البرلماني الكويتي، وإعاقة أمام تنفيذ أي تصور تنموي. كما أن الكويت مازالت تواجه أهم تحدي اقتصادي تنموي يتمثل في تنويع مصادر الدخل، بسبب الاعتماد الرئيسي على النفط، والذي يعد أحد أبرز المواضيع المحورية في النقاشات البرلمانية قبل الحل والتعليق (بيت الخليج للدراسات والنشر 2020). ولايزال الأمل قائماً حول جدلية إصلاح النظام الانتخابي؛ بهدف تطوير الأدوات البرلمانية، وآلية العمل بين السلطتين، ولتعزيز الشفافية والمحاسبية والتمثيل النيابي العادل.

يمكننا القول إن على الرغم من التوتر السياسي، وعدم الاستقرار البرلماني وتكرار حل مجلس الأمة، إلا أنه يعد أنموذجاً فريداً في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ جمع بين الدور التشريعي والرقابي، ولايزال يعد رمز للمشاركة الشعبية في الحياة السياسية، ولكن التجربة منذ 1962 وما شابها من تحديات متنوعة، تؤكد على أهمية تقديم رؤية إصلاحية مستمرة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ لضمان استقرار الحالة البرلمانية، ولتحقيق التنمية المستدامة كما يشار لها في خطة 2035.

المبحث الثاني: صلاحيات وتحديات مجلس الأمة الكويتي

المطلب الأول: أبرز الصلاحيات الدستورية التي يتمتع بها مجلس الأمة الكويتي (التشريعية والرقابية والمالية)

بموجب دستور عام 1962، يعد مجلس الأمة السلطة التشريعية للبلد، ولهذا المجلس الحق في سن القوانين بوصفه جهازاً تشريعياً، كما له الحق في مراجعة الميزانية العامة والحساب الختامي وإقرار الرسوم والضرائب، والتدخل في سياسة قروض الدولة، وبذلك يعد المجلس صاحب الدور المركزي والرئيسي في رسم السياسات العامة للبلد (أسيري 2012)، فيذكر أسيري عن مجلس الأمة الكويتي أنه يمتلك صلاحيات تشريعية واسعة تتيح له الإسهام الفاعل في صياغة السياسات العامة للدولة. كما يحق لمجلس الأمة الرقابة على أداء الحكومة (السلطة التنفيذية)، بالنظر إلى أن الصلاحية الرقابية تخضع للمجلس، إذ يحق لأعضاء مجلس الأمة استعمال أدوات رقابية مختلفة تتضمن الاستجواب،

أو سحب/ طرح الثقة[5]، أو تشكيل لجان تحقيق[6]، إذ إن أدوات الرقابة البرلمانية المختلفة تعكس قوة النظام البرلماني الكويتي واستقلالية صلاحياته، لكنها في بعض الأحيان تتحول إلى ساحة للتأزيم السياسي بدلاً من التعاون (أسيري 2012؛ الرميحي 2004)

ولا نغفل عن أهم دور لمجلس الأمة، وهو الدور النيابي والتمثيلي للمواطنين، إذ يمثل مجلس الأمة المؤسسة المعنية بمناقشة القضايا التي تؤثر في حياة عامة الشعب مثل الرعاية الصحية، والإسكان، والتعليم، والقضايا المتعلقة بالرواتب والتأمينات، مما يجعل ذلك المجلس بمثابة الوسيط بين الحكومة والشعب، إذ يشكل مجلس الأمة واجهة للتعبير عن تطلعات الشعب الكويتي، كما أنه يعد قوة دافعة نحو الإصلاح والتنمية (Tetreault 2000).

المطلب الثاني: التحديات المحلية التي تواجه مجلس الأمة وصلاحياته

إن دولة الكويت بوصفها ذات نظام برلماني منفرد في المنطقة، تواجه مجموعة من التحديات الراهنة والمستقبلية على الصعيدين المحلي والإقليمي، وإذ تعددت مستويات تلك التحديات، فإنها تترك مجلس الأمة الكويتي أمام منعطفات جذرية تختبر قدرتها على تجاوز هذه التحديات. تنقسم التحديات المحلية التي تواجه مجلس الأمة على تحديات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وتشريعية، مما يضعف القدرة على التوفيق بين الصلاحيات والتطلعات كافة.

ولعل أبرز وأهم التحديات السياسية في السياق البرلماني الكويتي، هو التراشق والتأزيم السياسي المتكرر منذ الستينيات بين مجلس الأمة والحكومة، مما يمنح المجلس الحق في استعمال أدواته الرقابية المختلفة كافة، والتي غالباً ما تؤدي إلى استقالة متكررة من الحكومة وحل المجلس[7] مراراً. إن هذا الاستمرار في التوتر والتأزيم وعدم التعاون بين السلطتين من شأنه تعطيل العملية التشريعية والرقابية، وتضعف ثقة المجتمع بمؤسسات الدولة المفصلية (أسيري 2012؛ Harb 2023, Herb 2016) ولعل آخر هذه الإسقاطات، الحل الأخير في عام 2024، وتعليق بعض مواد الدستور، بسبب التجاوزات للثوابت العامة، وتعمد التهكم على القيادة بشكل منافٍ للقانون، وبعد استنزاف طاقة

(5) هي أداة يتم فيها تقديم طلب عدم التعاون مع الحكومة؛ بسبب وزير محدد أو الحكومة بالكامل بسبب فشل الأداء الموكل لهم (أسيري، 2012).

(6) هي أداة رقابية للتحقيق في قضايا متعلقة بسوء إدارة الموارد العامة للبلد، أو قضايا الفساد، على أن يكون التحقيق يقع ضمن اختصاصات المجلس، واختصاصات الوزير المعني بالتحقيق (أسيري، 2012).

(7) هو إجراء دستوري يسمح لأمير البلاد كرأس للسلطات أن يحل مجلس الأمة بالانتخابات الحالية، والدعوة إلى انتخابات جديدة، والتي غالباً ما يكون سببها عدم التعاون بين السلطتين، المجلس والحكومة (أسيري، 2012).

القيادة بإعطاء المزيد من الفرص المتكررة للسلطتين لإصلاح أحوال البلاد، حول قضايا التنمية والفساد، نرى أن درجة الشخصانية طغت على الأداء لدى السلطتين، مما أدى إلى شل حركة المشهد البرلماني، ولأجل غربلة العملية البرلمانية، وتطوير قوانين البلاد التي كانت متعطلة؛ بسبب تأزم علاقة السلطتين، دعت الضرورة لهذا الحل البرلماني.

كما أن المشهد السياسي يعيش حالة من عدم التوافق حول الأولويات الوطنية بين المجلس والحكومة، فهناك اختلافات واضحة وملحوظة بين المؤسستين حول قضايا الفساد، والإصلاح الاقتصادي، وقضايا الخدمات العامة للشعب، وبدلاً من أن تكون الرؤى تكميلية في العمل، نراها تتحول إلى صراعات سياسية ذات طابع فئوي أو شخصي، مما ينعكس سلباً على الأداء العام للمجلس. ومن ضمن القضايا المهمة التي يسودها هذا الصراع، تعطل وتأخر خطط التنمية بسبب الخلافات بين المجلس والحكومة، فنرى تعطيل تام لتنفيذ مشاريع التنمية، وتطوير البنية التحتية، وتنويع مصادر الدخل، مما له الأثر السلبي في الاقتصاد الوطني، إذ إن التأخر في إقرار القوانين الاقتصادية الضرورية يعوق فرص الكويت في تحقيق التنمية المستدامة (Tetreault 2000).

على الصعيد الاقتصادي، نرى أن اعتماد الكويت على النفط بشكل أساس يجعلها عرضة للتوتر خاصة مع تغيير أسعار النفط العالمية، مما له الأثر السلبي داخل المجلس عندما تتم مناقشة الميزانية والحساب الختامي، والخطط الإصلاحية الاقتصادية البديلة، حيث يواجه البرلمان الكويتي تحديات اقتصادية كبيرة، أبرزها كيفية التعامل مع الاعتماد المفرط على النفط، وهو أمر يفرض على النواب البحث عن بدائل تنموية حقيقة (بيت الخليج للدراسات والنشر 2020؛ Crystal 1992). إذ إن إيرادات البلد العامة تتشكل من 90% من النفط فقط، مما يؤثر في استقرار الحالة الاقتصادية، خاصة لو تفكرنا في تقلبات الأسعار العالمية، التي تجعل هذا الاعتماد هشاً، وعرضة إلى تقليص الميزانية العامة للدولة، وعليه تتأثر الخدمات والقرارات كافة التي تمس الشعب، فضلاً عن تعرض الاقتصاد الوطني للركود (بيت الخليج للدراسات والنشر 2020). ولذلك يصبح موضوع تنوع العائد الاقتصادي ضرورة ملحة، عبر تشجيع الاستثمار الأجنبي، وتنمية القطاعات الأخرى، خلاف الحكومية، لحل عائدات الاقتصاد الوطني، وحل قضايا البطالة في سوق العمل، ولا يمكن لأي من ذلك أن يحصل ويطبق سوى عبر مشاريع قوانين تقدم من نواب مجلس الأمة (Crystal 1992).

أما على صعيد التحديات الاجتماعية، فإننا نرى أنه وعلى الرغم من حصول المرأة على حقها السياسي عام 2005، إلا أن نسبة تمثيلها منخفضة جداً، وبلغت أقصاها في أولى تجاربها عام 2009، بحصول أربعة نساء على التمثيل النيابي، مما يعكس 8% فقط من مجمل أعضاء المجلس. كما أن الشباب، والذي يشكل غالبية المجتمع الكويتي، يواجهون تحديات في الوصول إلى قبة عبدالله السالم؛

بسبب القيود السياسية والثقافية التي تشكل الوعي المجتمعي، وعليه ينعكس هذا الضعف على إعاقة تحقيق التنوع المطلوب في العمل البرلماني، مما يجعل القرارات أقل شمولاً، كما ينعكس على محدودية دور المجتمع المدني للتأثير في القرارات البرلمانية، على الرغم من الانفتاح الشعبي والمجتمعي حول الحريات المدنية والسياسية (العرادي 2019؛ Freedom House Score 2024 Report).

إن المطالب الشعبية حول تعزيز الخدمات، والتوظيف، وحل البطالة الموجودة، ترتبط أيضاً وبشكل وثيق مع نسبة الوافدين في البلد، إذ يشكل الوافد اليوم النسبة الأكبر من التركيبة السكانية الكويتية، مما يزيد الضغط على ميزان الخدمات والبنية التحتية، ولذلك وجب على النواب تقديم مشاريع قوانين لإصلاح الخلل السكاني الموجود؛ لضمان تقوية التوظيف أو إعطائه أولوية، مما يعزز ويضمن "استدامة التنمية الاجتماعية" (الرميحي 2004). ولا نغفل عن إمكانية احتواء وضم العنصرين النسائي والشبابي للمشهد، لسد الفجوات المجتمعية في الجهات كافة، وخاصة التشريعية، لدعم القضايا الرئيسة مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والإسكان، والمتقاعدين، التي تشكل هاجساً شعبياً. خاصة إذا تم استيعاب دور تزايد الوعي الشعبي، الذي أصبح يشكل أداة ضاغطة على المجتمع السياسي، فأصبح يرى ويراقب المشهد السياسي، ويقيّم الحالة بشتى الأدوات الرقابية مثل وسائل التواصل الاجتماعي، التي أصبحت تشكل ضغطاً على النواب لتحقيق أقصى درجة من التوافق لرؤى الشعب، وصحيح أن هذه الأداة الضاغطة تجعل النواب يستجيبون لبعض المتطلبات، إلا أنها في أغلب الأحيان تكون غير مدروسة، ودون أي تخطيط لها (آمال 2018).

لايزال النظام الانتخابي الحالي في الكويت، القائم على الدوائر الخمس، يمثل تحدياً أمام مفهوم العدالة التمثيلية، ومازال يواجه انتقادات كبيرة وباستمرار، بسبب تعزيزه وإفرازه للفئوية والطائفية والقبلية، وابتعاده عن التمثيل النسبي العادل، مما يشكل أحد أبرز التحديات التشريعية، فهناك أصوات كثيرة طالبت ومازالت تطالب بإصلاح النظام الانتخابي، بشكل جذري "لضمان عدالة التمثيل وتحفيز مشاركة المرأة والشباب"(Herb 2016)، وتحقيق العدالة والتوافق الوطني، للإسهام في استقرار حالة مجلس الأمة وتعزيز أدائه الديمقراطي (Tetreault 2000). كما يمكننا إضافة عدم فعالية دور اللجان البرلمانية إلى التحديات التشريعية، إذ إن ضعف مواردها وقلة خبراتها الفنية، يعد حجر عثرة أمام تحقيق هذه اللجان لأدوارها، خاصة فيما يتعلق بدراسة مشاريع القوانين التنموية.

وأمام هذه التحديات السياسية، والاقتصادية الوطنية، والاجتماعية، والتشريعية، نرى أن وسائل الإعلام التقليدية والتكنولوجية تسبب أداة ضاغطة على النواب، إذ يتم تسليط الضوء على الأداء بشكل يظهر ويركز على القصور في الأداء، والانتقاد المستمر، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، التي تسهم وبشكل كبير في تشكيل الرأي العام (آمال 2018؛ بوشهري 2021؛ كونا 2024). لذلك يتطلب من

البرلمان التطوير الدائم والمستمر في بنيته التكنولوجية، لتحقيق قدر أكبر من دراسة سياسات طويلة الأمد، وتعزيز الشفافية، وتحسين الأداء والكفاية في المجلس (بيت الخليج للدراسات والنشر 2020).

وخلاصة القول، على الرغم من تمتع مجلس الأمة الكويتي بصلاحيات وامتيازات على الصعيد التشريعي والرقابي والنيابي، إلا أنه يواجه تحديات وعراقيل؛ بسبب التوتر السياسي مع الحكومة، وضعف في التوافق بين السلطتين، وعدم الاستقرار الاقتصادي، مما يترتب عليه إعاقة تحقيق استقرار المشهد البرلماني والسياسي، وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة المرجوة (أسيري 2012).

المطلب الثالث: التحديات الإقليمية التي تواجه مجلس الأمة وصلاحياته

إن لموقع دولة الكويت أهمية خاصة، حيث أنها تقع في قلب آسيا، وفي مثلث أبرز الدول وأهمها في المنطقة، مما يجعلها عرضة للتأثر بالأزمات الإقليمية والتوترات الحاصلة في العراق، وإيران، والمملكة العربية السعودية. مما ينتج عن ذلك الضغط الجيوسياسي إضافة بنود مهمة تتعلق بالقضايا الأمنية والإقليمية في مجلس الأمة على حساب القضايا المحلية، السابقة الذكر، وإصدار قوانين وتشريعات تعزز الأمن الداخلي ومحاولة تحصينه من الهجمات والتهديدات الخارجية (Tetreault 2000).

كما أن لمنظومة دول مجلس التعاون الخليجي التزامات مشتركة بين الدول الأعضاء، مما يفرض على الكويت التقيد في بعض القضايا والمواقف خاصة الإقليمية، والاقتصادية، والسياسية، ولو اختلفت توجهات وهويات الدول الخليجية وآرائها (Alaradi and Johar 2021). كما إن إثارة فكرة الاقتصاد الخليجي المشترك، كفرض عملة موحدة، أو فرض تعرفة جمركية مشتركة، قد تخلق ضغط على جدول الأعمال الوطنية في مجلس الأمة، وأيضاً خلق حالة من الهيجان الشعبي بين مؤيد ومعارض.

تواجه الكويت اليوم سيل من الضغوطات الدولية، خاصة بما يتعلق بالتشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان، والشفافية، ومكافحة الفساد، والتطبيع مع الكيان الصهيوني، مما يشكل ضغطاً على نواب الأمة للتوفيق والتوازن بين تلك الضغوطات والوفاء بالالتزام المحلي الخاص بالشعب ومتطلباته، ولذلك يمثل التوفيق بين الاثنين تحدياً كبيراً يواجه مجلس الأمة ونوابه (Rod 2023).

وخلاصة القول، تمثل التحديات المحلية والإقليمية الهاجس الأكبر لمجلس الأمة، إذ أنها تتطلب تشريعات فعالة تحقق الإصلاحات الداخلية، والتعاون مع الحكومة، وتحقيق مواءمة إقليمية محلية؛ لتحقيق قدر أكبر من الاستقلالية.

المبحث الثالث: مقارنة مجلس الأمة الكويتي بنظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي

تنفرد الكويت بتجربة برلمانية مختلفة عن نظيراتها في منطقة الخليج العربي في الستينيات، خاصةً بما يتعلق بالصلاحيات الممنوحة، ودرجة الاستقلالية. يقدم هذا المحور مقارنة بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي لمؤسساتها التشريعية "الاستشارية" من حيث عدة نقاط تتضمن: الصلاحيات

التشـريعية والرقابية، آلية الانتخاب، درجة الاسـتقلالية، ودرجة التفاعل السـياسـي، سـوف تكون تلك المقارنات في جداول من إعداد الباحثة مستندة على أسس ومعايير سوف يتم ذكرها في المتن أسفل كل جدول، لتوضيح دقة وموضوعية المقارنات المقدمة.

المطلب الأول: مقارنة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي لمؤسساتها التشريعية من حيث الصلاحيات التشريعية والرقابية:

جدول (1) يوضح مقارنة للمجالس التشريعية في الخليج من حيث الصلاحيات التشريعية والرقابية

الدولة	المؤسسة التشريعية	الصلاحيات التشريعية	الصلاحيات الرقابية	انتخاب أعضاء المؤسسة التشريعية	إمكانية سحب الثقة
الكويت	مجلس الأمة	نعم	نعم	نعم	نعم
السعودية	مجلس الشورى	بشكل جزئي	لا	لا، بالتعيين	لا
الإمارات	المجلس الوطني الاتحادي	بشكل جزئي	لا	نعم، نصف منتخب	لا
البحرين	مجلس النواب والشورى	نعم	بشكل جزئي	نعم، النصف	لا
قطر	مجلس الشورى	بشكل جزئي	بشكل جزئي	نعم، الثلث	لا
عمان	مجلس عمان، وهو مجلس الدولة والشورى	بشكل جزئي	لا	نعم، النصف	لا

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى المصادر(أسيري 2012؛ الرميحي 2004)

بما يتعلق بالصـلاحيات التشـريعية والرقابية، تم اعتماد معيار درجة اسـتقلالية السـلطة التشـريعية "المجلس" عن السـلطة التنفيذية "الحكومة" بحسـب الآتي: البرلمان المنتخب بالكامل مثل الكويت، والمجالس المناصـفة للتعيين والانتخاب مثل البحرين والإمارات وقطر وعمان، والمجالس المعينة وغير المنتخبة ولها صفة الاستشارية مثل السعودية، وذلك بحسب دساتير الدول مثل دستور 1962 للكويت ودسـتور 1992 للمملكة العربية السـعودية. ولتحديد صـلاحيات المجالس في التشـريع، تم قياس ذلك عبر صلاحيات تقديم مشاريع القوانين أو فقط المراجعات لتلك القوانين: الصلاحيات التشريعية الكاملة مثل الكويت، والصـلاحيات المحدودة أو الاستشـارية مثل عمان وقطر والإمارات والسعودية، والبحرين جزئياً (الرميحي،2004). كما تم قياس درجة الرقابة على الحكومة واستعمال أدوات المحاسبة كالآتي: القدرة على مساءلة الحكومة عبر أدوات مختلفة مثل الاستجواب، مدى إلزام الحكومة بتنفيذ ما توصي به المجالس التشـريعية، ملزمة أو اسـتشـارية (أسـيري 2012). وتم قياس إمكانية سـحب الثقة من الحكومة حسب: قوة المجلس في تأثيره في الحكومة، كعدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، والذي لا يحظى به سوى الكويت فقط (أسيري 2012).

من خلال هذا الجدول والمعايير المستعملة، يتضح لنا أن مجلس الأمة في الكويت، وبحسب دستور 1962 يتمتع بصلاحيات واسعة تشريعية ورقابية ومالية، في حين لا نرى أن التجارب الخليجية الأخرى مماثلة لذلك، وتقتصر على صلاحيات محدودة جداً، ومقتصرة على دور مراجعة القوانين المقترحة من الحكومة وليس العكس (الرميحي 2004)، بل وحتى الصلاحيات الرقابية والمحاسبية، غير موجودة وغير مطبقة في بقية الدول الخليجية، إذ إن الوزراء محصنين ضد أي مساءلة برلمانية.

المطلب الثاني: مقارنة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي لمؤسساتها التشريعية من حيث آلية الانتخاب

جدول (2) يوضح مقارنة للمؤسسات التشريعية في الخليج من حيث آلية الانتخاب

الدولة	آلية انتخاب المؤسسة التشريعية	عدد الدوائر	تمثيل المرأة النيابي
الكويت	انتخاب مباشر	5 دوائر	موجود بنسب منحدرة جداً
السعودية	التعيين	لا ينطبق	مقاعد بالتعيين
الإمارات	انتخاب وتعيين جزئيين	لا ينطبق	محدود بشكل كبير، مع تطبيق لقانون الكوتا للنساء
البحرين	انتخاب وتعيين جزئيين	40 دائرة	محدود
قطر	انتخاب جزئي، ثلث الأعضاء	لا ينطبق	محدود
عمان	انتخاب وتعيين جزئيين	لا ينطبق	محدود

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى المصادر (المركز الإحصائي الخليجي، 2020؛ اتحاد البرلمانات IPU).

تم تحديد معيار آلية الانتخاب بحسب الآتي: تصنيف المجالس التشريعية بحسب أعضائها: آلية الانتخاب المباشر، أو التعيين أو المزج بين الآليتين، فمجلس الكويت يعتمد على آلية الانتخاب بالكامل، والسعودية تعتمد التعيين بالكامل، أما البحرين وقطر وعمان والإمارات يعتمدون على المزج بين الآليتين (بيت الخليج للدراسات والنشر 2020). تم اعتماد عدد الدوائر ومدى تطبيقها على بيت الخليج للدراسات والنشر عام 2020. ولقياس نسبة مشاركة المرأة، تم الاعتماد على نسبة المشاركة لكل دولة، فنرى أن التمثيل النسائي منحدر بشكل كبير في الكويت، وأن دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى تحظى بنسب أكثر ارتفاعاً؛ بسبب تطبيق الكوتا مثل الإمارات أو بسبب التعيين والمقاعد الثابتة في السعودية (المنظمة الدولية لتمكين وبناء القدرات 2024). وعند النظر إلى تقارير المرأة الشهرية لاتحاد البرلمانات IPU التي تقيس معدل نمو أو تراجع المرأة في البرلمان، نرى أن الكويت جاءت في المرتبة 178 من 181، وكانت دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة العربية الامارات 5، البحرين 113، السعودية 167، قطر 175، وجاءت عمان بالمرتبة 181 بعد الكويت. الأمر

المحبط والمثبط لجهود وتأريخ دولة الكويت في المسيرة البرلمانية، والذي يؤكد على ضرورة إصلاح القانون الانتخابي.

من خلال هذا الجدول والمعايير المقدمة، يتضح لنا أن التجربة الكويتية تنفرد بحالة انتخابات بشكل كامل ومباشر، ولذلك دائماً يطلق على الشعب الكويتي "مصدر السلطات" (Herb 2016; Tetreault 2000)، في حين نرى أن التجارب المجاورة إما تعتمد على التعيين التام، أو المزج بين الآليتين (الانتخاب والتعيين بشكل جزئي لكل منهما). وعلى الرغم من دخول المرأة المشهد السياسي في الدول كافة، إلا أننا نرى أن تمثيلها محدود بشكل كبير، وأما التجارب الأحدث مثل السعودية والإمارات، نرى أن المرأة تم تمثيلها بشكل أكبر من الكويت على سبيل المثال، بسبب تبني وتطبيق قانون الكوتا النسائي، أو بسبب قانون التعيين (Alaradi 2019)، ولذلك المطالبة بإصلاح النظام الانتخابي تأتي لتعزيز مفهوم مساواة الفرد والمشاركة السياسية الفعالة للمرأة والشباب.

المطلب الثالث: مقارنة الكويت ودول الخليج لمؤسساتها التشريعية من حيث الاستقلالية والرقابة على السلطة التنفيذية

جدول (3) يوضح مقارنة للمؤسسات التشريعية في الخليج من حيث الاستقلالية والرقابة على السلطة التنفيذية

الدولة	الاستقلالية عن السلطة التنفيذية	إمكانية الحل للسلطة التشريعية	صلاحية مراقبة الميزانية العامة
الكويت	مرتفعة	نعم	نعم
السعودية	محدودة	لا	لا
الإمارات	محدودة	لا	جزئياً
البحرين	متوسطة	نعم	جزئياً
قطر	محدودة	لا	لا
عمان	محدودة	لا	جزئياً

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى المصادر(أسيري 2012؛ بيت الخليج للدراسات والنشر 2020؛ دستور دولة الكويت 1962).

لقياس الاستقلالية والرقابة على السلطة التنفيذية تم اعتماد: مدى استقلالية وقدرة المجالس التشريعية على اتخاذ قرارات بمعزل عن الحكومة، ووجدنا أن مجلس الأمة الكويتي، هو الوحيد بين نظيراته الخليجية الذي يملك هذه الصلاحية (دستور الكويت 1962). وتم قياس إمكانية حل السلطة التشريعية من الحكومة بحسب: مدى إمكانية الحكومة لحل المجلس التشريعي من عدمه، ووجدنا أن الكويت الدولة الوحيدة في دول مجلس التعاون الخليجي التي تملك هذه الصلاحية؛ بسبب طبيعة المجلس

المنتخبة، ولا يملك ذلك مثلاً السلطة التنفيذية في قطر أو السعودية لأن المجالس تتم بالتعيين، ولا يوجد آلية لذلك (دستور الكويت 1962). وبما يتعلق بمراقبة الميزانية العامة والأمور المالية تم الاعتماد على: قدرة المجلس التشريعية على التدقيق المالي والمحاسبة المالية، ووجدنا أن مجلس الأمة الكويتي يمتلك تلك الصلاحية الكاملة لاعتماد الميزانية والحساب الختامي، في حين دول مجلس التعاون الخليجي، الموافقة بشكل استشاري وشكلي فقط (أسيري 2012؛ بيت الخليج للدراسات والنشر 2020).

من خلال هذا الجدول والمعايير الموضحة، يتضح لنا أن التجربة الكويتية تتمتع بصلاحيات استقلالية عن الحكومة، ولها دور مالي حول الميزانية العامة والبيان الختامي، ولكنها تخضع لمبدأ حل المجلس من أمير الدولة في أثناء احتقان العلاقة وتأزمها بين الحكومة والمجلس (أسيري، 2012). في حين نرى أن التجارب الأخرى تخضع فيها السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية، مما يقيد صلاحيات المجالس التشريعية في مقابل صلاحيات حكومية أوسع، ولا يمكن خضوع المجالس التشريعية للحل في الدول الأخرى لوصفها غير مستقلة وأنها استشارية أكثر من كونها تشريعية.

المطلب الرابع: مقارنة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي لمؤسساتها التشريعية من حيث مستوى التأثير والتفاعل الشعبي

جدول(4) يوضح مقارنة للمجالس التشريعية من حيث مستوى التأثير والتفاعل الشعبي

الدولة	مستوى التفاعل مع القضايا الإقليمية	حرية التعبير	التأثير الشعبي في صنع القرار
الكويت	مرتفع	مرتفعة	مرتفع
السعودية	محدود	محدود	محدود
الإمارات	محدود	متوسط	متوسط
البحرين	متوسط	متوسط	متوسط
قطر	محدود	محدود	محدود
عمان	محدود	محدود	محدود

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى المصادر: (الرميحي 2004؛ بيت الخليج للدراسات والنشر 2020؛ Gulf International Forum 2004)

تم تحديد معايير قياس مستوى التأثير والتفاعل الشعبي بحسب الآتي: مدى قدرة المجالس التشريعية على مداولة القضايا الوطنية والمحلية والإقليمية، ووجدنا أن أعلى مستوى لهذا التفاعل السياسي البرلماني الشعبي موجود في الكويت (الرميحي 2004؛ Albloshi 2018). وبما يتعلق بحرية التعبير فتم قياس مدى تأثير مختلف وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي في العمل البرلماني، ونرى

أن الكويت تسمح بمرونة إعلامية لهذا التأثير، وتقيده الدول الخليجية الأخرى (بيت الخليج للدراسات والنشر 2020). وتم قياس التأثير الشعبي في صنع القرار اعتماداً على مدى قدرة المجلس التشريعي على التعديل على السياسات الحكومية وتغييرها، وتصدرت الكويت هذا المقياس مقارنة بنظيراتها في دول الخليج، ويعود ذلك لقوة المجلس المنتخب (Gulf international forum 2024). ولا نغفل مساحة مجلس الأمة الكويتي؛ نظراً لطبيعته للتدخل وطرح القضايا الإقليمية، مقارنة ببقية دول مجلس التعاون الخليجي.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن الكويت لديها أعلى حاصل ومستوى من التفاعل الشعبي حول القضايا الإقليمية، والفساد، والسياسات العامة والميزانية، ويتم ذلك عبر مجلس الأمة الكويتي، الممثل عن الشعب في مثل تلك الأطروحات (بوشهري 2021)، كما إن حرية التعبير تعد أعلى من نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي، بسبب الثقافة التشريعية والرقابية التي تحظى بها الكويت، وإن تم عدها ذات حرية جزئية في التقرير الأخير للحريات المدنية والسياسية (بيت الخليج للدراسات والنشر 2020؛ Freedom house score 2024). في حين نرى في دول الخليج، فإن هناك محدودية في المضامين الإقليمية والتفاعل الشعبي وحرية التعبير كافة، نظراً لطبيعة المجالس التشريعية، والتي لها صفة الاستشارية، وليس الانتخاب والمحاسبة والتشريع.

وعليه نستخلص من هذه المقارنات والجداول، إن مجلس الأمة الكويتي يحظى بخصائص وسمات خاصة ومنفردة تختلف عن دول مجلس التعاون الخليجي، من حيث الانتخاب، والصلاحيات المنوطة له، ودرجة الحرية والتدخل في الشئون الإقليمية، بيد أن هذا التطور ينقصه تشريعات لدعم حظوظ المرأة والشباب، والسيطرة على التأزيم الحكومي النيابي، وللإسهام في تعزيز مكانتها الريادية، مما يجعلها أنموذجاً يحتذى به في المنطقة الخليجية.

إذا ما أردنا أن نوجز حالة مجلس الأمة الكويتي وأبرز الفرص والتحديات التي تواجهها، يمكننا الاستعانة بأنموذج (SWOT)، القائم على نقاط القوة Strength، ونقاط الضعفWeakness ، والفرصOpportunities ، والتحدياتThreats (Puyt et al., 2023). إذ يعد الأنموذج البرلماني الكويتي أحد الأمثلة التي يتميز بنقاط قوة تشمل الصلاحيات الواسعة على الصعيد الرقابي والتشريعي والمالي، بيد أنه يواجه نقاط ضعف تمثلت في العلاقة التأزيمية مع الحكومة وضعف التمثيل النيابي لكل من النساء والشباب، ولعل فرصة التجربة الكويتية أمام فرص لإعادة إنعاشها عبر تحسين القوانين والأنظمة الانتخابية، وتقديم سياسات إصلاحية للحد من الفساد ولإصلاح العلاقة بين السلطتين ولتعزيز المزيد من الاستقرار السياسي، إلا أن التحديات الداخلية بالضغط الشعبي والإعلامي، والتحديات الإقليمية المتأثرة بالمحيط، قد تحد من نسبة نجاح وثبات الاستقرار السياسي.

قدمت هذه الدراسة العديد من التصورات بحسب المباحث التي تم تناولها من الخلفية التاريخية للبرلمان الكويتي، والصـــلاحيات الممنوحة لمجلس الأمة في مقابل التحديات المختلفة التي يواجها هذا المجلس محلياً وإقليميا، وأخيراً المقارنـة بين مجلس الأمـة الكويتي مع نظيراتهـا في دول مجلس التعـاون الخليجي، وخلصـت إلى أن واقع مجلس الأمة الكويتي يواجه صـلاحيات واسـعة وكذلك تحديات بارزة تعوق العمل البرلماني، ولعل أبرز هذه النتائج، بالنظر إلى أن مجلس الأمة الكويتي هو أولى التجارب في دول مجلس التعاون الخليجي، ولعل الوقفات التاريخية التي مرت بها الكويت عديدة ومفصـــلية تم تناولها في المطلب التاريخي.

إن أبرز ما يميز التجربة الكويتية هو رســـوخها بعد الأزمات المحلية أو الإقليمية، وعلى الرغم من الصـلاحيات الواسـعة الممنوحة لمجلس الأمة الكويتي رقابياً وتشـريعياً ومالياً، إلا أن التحديات المحلية والإقليمية، والتي تم تناولها في المطلب الثاني، تعرقل عملية التنمية وتؤدي إلى تباطؤ في الإصـــلاح والمشهد السياسي كلياً.

ولعل أبرز مـا يميز مجلس الأمـة الكويتي متى مـا تم مقارنتـه مع نظيراتـه في دول مجلس التعـاون الخليجي، وهو ما تم طرحه في المبحث الثالث، نرى أن مجلس الأمة الكويتي يتمتع بصلاحيات رقابية وتشـــريعية واســـعة لا توجد مثيلها في الدول الأخرى. كما أن مجلس الأمة الكويتي برز في آلية الانتخاب المباشـرة السـرية الحرة، وآلية المحاسـبة الممنوحة بين السـلطتين التنفيذية والتشـريعية، مما يعكس درجات متطورة لهذه التجربـة البرلمـانيـة والمنفردة خليجياً. كما أنها تحظى بدرجـة عـاليـة من الاســتقلالية والرقابة، كما يبرز من طريق مجلس الأمة في الكويت التأثير المتبادل والتفاعل الشــعبي حول القضـايا المحلية والإقليمية. لكن يتضـح عند دراسـة مجلس الأمة الكويتي، وجود قصـور تمثيلي للنسـاء، بسـبب الطائفية أو الفئوية الغالبة على المشـهد السـياسـي، ولإصـلاح مثل هذا القصـور على المشرع التوجه لإصلاح النظام والقانون الانتخابي لتحقيق قدر أكبر من الموازنة والمساواة بين الأفراد.

الخاتمة:

من خلال مناقشة هذه الدراسة، نرى أن الكويت مرت بمراحل تاريخية مختلفة ومهمة في تشكيل هويتها الســـياســـية محلياً وإقليمياً، كما إن تجرتها تمثل التجربة البرلمانية الفريدة في دول مجلس التعاون الخليجي. يتمتع مجلس الأمة الكويتي بصـلاحيات دسـتورية واسـعة تشـمل الرقابة والتشـريع والجانب المالي، مع التركيز على أن الشـــعب الكويتي يمثل الجانب الأبرز في هذا التشـــكيل، إذ يقوم باختيار نوابه مباشـرةً، وبذلك يعد الشـعب نفسـه وبحسـب الدسـتور الكويتي في المادة السـادسـة "السـيادة للأمة مصدر السلطات جميعاً". وعليه انفردت الكويت في هذا النظام السياسي الديمقراطي البرلماني، والذي تجاوز الأنظمة المجاورة في قوة دور السلطات والصلاحيات الممنوحة الرقابية والتشريعية.

وعلى الرغم من ذلك، أوضحت الدراسة أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه مجلس الأمة، وكفاية أدائه، وقدرته على استدامة الاستقرار السياسي منها السياسي والاقتصادي. بسبب التوتر المستمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وعدم تقديم إصلاحات للنظام الانتخابي، وغياب التصور الإصلاحي للسياسات المتعلقة بالشفافية والفساد من شأنه إعاقة المشهد البرلماني الكويتي بالكامل. كما يشكل التحدي الاقتصادي والمرتبط بالنفط بوصفه مصدراً وحيداً للاقتصاد الوطني، أحد أبرز الإشكالات التي قد تهز الاستقرار الداخلي في حالة التقلبات العالمية. ولا نغفل التحديات الإقليمية الجيوسياسية المحيطة بالكويت والتي تم التطرق لها في المطلب الثاني من الدراسة. إن واقع مجلس الأمة الكويتي يعتمد بشكل أساس وكبير على قدرته على التحكم والتعامل وتجاوز التحديات الراهنة المحلية والإقليمية، عبر سياسات واستراتيجيات شاملة كاملة؛ لتحقيق توازن دستوري شعبي، مما يسهم في تعزيز استقرار البلد وتنميته وازدهاره.

كما إن عند مقارنة مجلس الأمة الكويتي مع دول مجلس التعاون الخليجي، نرى أن الكويت متفوقة بالمعايير كافة، بيد أنها تحتاج إلى إصلاحات انتخابية لتحسين تمثيل الفرد في المؤسسة التشريعية، ويتضمن ذلك النساء والشباب. إن من ضرورات تطوير آليات العمل في مجلس الأمة يسهم في مواكبة التطوير المتسارع تكنولوجياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً، عبر تعزيز التعاون بين المجلس والحكومة، وتحسين قدرات الحوكمة لتحسين العمل البرلماني وتعزيز الفعالية والشفافية.

في ختام هذه الدراسة، نؤكد أن كل ما تم تقديمه من أطروحات ما هو إلا رؤية بسيطة لفتح آفاق أبحاث ودراسة استراتيجيات عمل للبرلمان الكويتي، خاصة بعد عودته من الحل الأخير، بما يعزز الإصلاح في المجالات كافة، تعزيزاً لمكانة دولة الكويت في المنطقة على المستويات السياسية، والتنموية الاقتصادية، والأمنية.

خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات على مختلف الأصعدة، فعلى الصعيد السياسي يمكن تعزيز التعاون بين الحكومة والمجلس بوصفهما السلطتين الرئيستين، عبر إنشاء آليات واستراتيجيات واضحة للعمل، تعتمد على الأولويات الوطنية، ووضع خطط عمل واضحة للتشريع والتنفيذ لتلك الأولويات بعيداً عن الشخصانية في العمل السياسي، وتطوير العمل الرقابي ووضع آليات لمنع التأزم، واستمرار المشهد البرلماني بشكل مستقر. كذلك إعادة النظر في النظام الانتخابي، من حيث الدوائر، وطريقة التصويت، مع إمكانية طرح فكرة نظام التمثيل النسبي لضمان عدالة نيابية والكوتا النسائية. علاوة على تعزيز الشفافية والمحاسبية، عبر وضع تشريعات خاصة بمصادر تمويل الحملات الانتخابية، وتشريعات لمكافحة الفساد المالي، إن وجد.

أما على الصعيد الاقتصادي، يمكن إقرار مشاريع قوانين لجذب المستثمر الأجنبي، لتنوع مصادر الدخل وتشجيع القطاعات السياحية والصناعية، وترتيب أولويات الدعم الحكومي؛ للحفاظ على الاستدامة الاقتصادية والمالية للدولة، ومعالجة البطالة، من طريق سياسات تحفيزية للعمل في قطاعات أخرى غير حكومية.

على الصعيد الاجتماعي يمكن تقديم برامج تدريبية لإعداد المرأة والشباب للعمل السياسي، والعمل على إصلاح وتعديل التركيبة السكانية، لتحسين وضع العمالة الوطنية، ولاستدامة الخدمات العامة في البلد، ووضع خطط واستراتيجيات عمل لتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية، واستدامتها.

أما على الصعيد الإعلامي، يمكن العمل على وجود منصات الكترونية رسمية وموثقة للتواصل الشعبي، عملاً بمبدأ الشفافية، والعمل على تأسيس مدونة رسمية للنواب توضح آرائه ومواقفه وتصويته، إذ تسهل على الناخب عملية المراقبة والاستقطاب النيابي، والعمل على وجود نظام يضمن الحوكمة الإلكترونية، لتعزيز الأداء الحكومي وتسهيله.

وأخيراً، على الصعيد الإقليمي، محاولة التوفيق بين القضايا الأمنية الخارجية والمحلية، ومواكبة التطورات عبر لجان مختصة في القضايا الجيوسياسية، والتحديات الأمنية.

قائمة المصادر:

أسيري، عبدالرضا. 2012.النظام *السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات*. الطبعة 11. الكويت: مطبعة دار الوطن.

آمال، عامر. 2018. "دور مواقع التواصل الاجتماعي في تكوين الوعي السياسي لدى الطالب الجامعي: دراسة مسحية ميدانية لعينة من طلبة كلية العلوم الاجتماعية – مستغانم." *دفاتر السياسة والقانون*، عدد.1 (مارس): 376-397. https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/18/32/1/52429

بوشهري، سعود. 2021. "دور الإعلام في دعم السياسة الخارجية الكويتية في إدارة الأزمات الخليجية." *مجلة البحوث المالية والتجارية*، عدد.2 (ابريل): 306-344.

https://doi.org/10.21608/jsst.2021.58828.1206

بيت الخليج للدراسات والنشر. 2020 ."مؤشر المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي." بيت الخليج للدراسات والنشر. 14 أبريل 2024.

https://gulfhouse.org/GCCPPI/GH-GCCPPI-2020-AR.pdf.

دستور دولة الكويت. 1962. الموقع الرسمي لمجلس الأمة الكويتي.

https://www.kna.kw/Dostor/Dostor/15/37

الرميحي، محمد. 2004. *الحياة السياسية في الكويت*. بيروت: دار الساقي.

العرادي، وفاء. 2019. *المرأة والمشاركة السياسية: أسباب تباين التمثيل النسائي*. الكويت: مطبعة الجليب.

كونا. 2024. "الحملات الإعلامية لمرشحي مجلس الأمة.. أداة الوصول إلى الناخبين وكسب أصواتهم".

https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3143864

مجلس الأمة الكويتي. 2021. النظام السياسي في الكويت.

https://www.kna.kw/Democratic/DemocraticLife/4/21

المنظمة الدولية لتمكين وبناء القدرات. 2024 .*ندوة التحديات التي تواجه المرأة الكويتية بعد 16 مايو 2005* . ورش عمل وجلسات حوارية، مايو.

المنوفي، كمال. 2010. *أصول النظم السياسية المقارنة*. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.

List of References:

Alaradi, W. 2019. "The Decline of Public Support Towards Women Candidates in the Parliament of Kuwait." *Journal of Social Sciences*, No.2: 9-38. https://doi.org/10.34120/jss.v47i2.2445 .

AlAradi, W. 2019. *Women and Political Participation: Reasons for Gender Representation Disparities*. Kuwait: Al-Jaleeb Printing. (in Arabic)

Alaradi, W & Johar, H. 2021. "Gulf Cooperation Council: Structural and Political Challenges in Establishing a Unified Regional Gulf Identity (RGI)." *Contemporary Arab Affairs*, No.2 (June): 77-96. https://doi.org/10.1525/caa.2021.14.2.77.

Albloshi, H. 2018. "Social Activism and Political Change since 2006." Baker Institute for Public Policy. August 9, 2018. https://www.bakerinstitute.org/research/social-activism-and-political-change-kuwait-2006.

AlMonofi, K. 2010. *Principles of Comparative Political Systems*. Kuwait: Al-Rabian Publishing and Distribution Company. (in Arabic)

Al-Rumaihi, M. 2004. *Political Life in Kuwait*. Beirut: Dar Al-Saqi. (in Arabic)

Amal, A. 2018. "The Role of Social Media in Shaping Political Awareness among University Students: A Field Survey Study of a Sample of Students from the Faculty of Social Sciences – Mostaganem." *Political Science and Law Journals* 19, No.1 (March): 376-397. https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/18/32/1/52429 (in Arabic)

Asiri, A. 2012. *The Political System in Kuwait: Principles and Practices*. Kuwait: Dar Al-Watan Printing. (in Arabic)

Boushehri, S. 2021. “The Role of Media in Supporting Kuwait's Foreign Policy and Managing Gulf Crises.” *Journal of Financial and Commercial Research* 22, No.2 (April): 344-306.https://doi.org/10.21608/jsst.2021.58828.1206 (in Arabic)

Constitution of the State of Kuwait. 1962. “Official website of the Kuwaiti National Assembly." https://www.kna.kw/Dostor/Dostor/15/37 (in Arabic)

Crystal, J. 1992. *Kuwait: The Transformation of an Oil State*. Oxford: Oxford University Press.

Freedom House Score. 2024. Kuwait Report. https://freedomhouse.org/country/kuwait/freedom-world/2024.

Grugel, J. 2002. *Democratization: A Critical Introduction*. New York: Palgrave Macmillan.

Gulf International Forum. 2024. "Kuwait's Legislative Stalemate and Prospects for Reform." Gulf International Forum. April 12, 2024.Kuwait's Legislative Stalemate and Prospects for Reform - Gulf International Forum

Gulf House for Studies and Publishing. 2020. “Political Participation Index in the Gulf Cooperation Council Countries.” Gulf House for Studies and Publishing. April 14, 2024. https://gulfhouse.org/GCCPPI/GH-GCCPPI-2020-AR.pdf.(in Arabic)

Harb, I. 2023. “Challenges Facing Kuwait’s Parliamentary Democracy.” Arab Center. Washington DC.

Herb, M. 2016. “The Origins of Kuwait’s National Assembly.” LSE Middle East Center. March, 2016. https://eprints.lse.ac.uk/65693/1/39_MichaelHerb.pdf.

International Organization for Empowerment and Capacity Building. 2024. Symposium on the Challenges Facing Kuwaiti Women after May 16, 2005. Workshops and dialogue sessions, May.(in Arabic)

KUNA. 2024. "Media Campaigns of National Assembly Candidates... A Tool to Reach and Win Voters' Support." https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3143864 (in Arabic)

Kuwaiti National Assembly. 2021. "The Political System in Kuwait.” https://www.kna.kw.(in Arabic)

National Democratic Institute for International Affairs. "Kuwait: Citizens’ Perceptions of Women in Politics. Findings from focus group research conducted in February 2007." https://www.ndi.org/sites/default/files/2204_ku_women_pol_010207_0.pdf.

Puyt, R., J. A. Camargo-Borges, F. G. de Bakker, and M. K. T. de Vries. 2023. "The Origins of SWOT Analysis." *Long Range Planning* 56 (3, June): 1–24. https://doi.org/10.1016/j.lrp.2023.102304.

Rod, M. 2023. "Saudi normalization, Israeli-Palestinian relations focus of Abraham Accords hearing."https://jewishinsider.com/2023/03/abraham-accords-capitol-hill-house-foreign-affairs-middle-east-subcommittee-saudi-arabia/.

Tetreault, M. 2000. *Stories of Democracy: Politics and Society in Contemporary Kuwait.* New York: Columbia University Press.

Wootton, D. 1996. *Modern Political Thought: Readings from Machiavelli to Nietzsche*. Cambridge: Hackett Publishing Company.